التغيير في الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2002

يونس مؤيد يونس*
باحث واكاديمي من العراق
* كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

المقدمــة

أضحى التغيير السمة المميزة للنظام الدولي لا سيّما في القرن الحادي والعشرين لدرجة انه اصبح من الصعب فهم حجم التغيير السياسي الدولي وشكله في ظل تنامي الصراع العالمي وفق مستويات مختلفة، واصبح الطرف الذي يملك القوة والقدرة الاكبر لإحداث التغيير هو المؤهل لأن يحتل مكاناً بارزاً ومتقدماً في النظام السياسي الدولي. فعرفت بيئة الشرق الأوسط الكثير من التوترات والصراعات فباتت تعرف ببؤرة التوتر في العالم لتداخل وتقاطع المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى والفواعل الإقليمية على اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها في المنطقة. كانت تركيا متجهة نحو الغرب في ظل مؤسسها كمال أتاتورك، وحتى الحكومات التي تعاقبت بعده حملت التوجهات، متشبعة بالثقافة الغربية. ومع مجيء حزب العدالة والتنمية عام 2002 ذو التوجهات الإسلامية، شهدت سياستها الخارجية نقلة نوعية عبر المبادئ التي يحملها هذا الحزب على المستوى الخارجي، بعد أن كانت بمثابة دولة حاجز، أراد هذا الحزب بتوجهاته الجديدة أن يجعل تركيا دولة محورية لها إمكانية اداء دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط عبر الإمكانات التي تتمتع بها تركيا من مرتكزات اقتصادية وعسكرية وجغرافية. والتوجه نحو محيطها الإقليمي العربي وفق سياسة تصفير المشاكل وإتباع دبلوماسية متعددة الأبعاد يمكنها اداء دورها في صنع التغيير المطلوب لصالح مصالحها القومية العليا في البيئة الاستراتيجية الشرق اوسطية.

اهمية الدراسة: بعد انتهاء الحرب الباردة تحررت القوى الاقليمية في البيئات الاستراتيجية، وتركيا بحاجة لتعريف مكانتها في الحقبة الجديدة التي اعقبت وصول

حزب العدالة والتنمية للسلطة كدولة مركزية في الشرق الأوسط لا سيّما وان القرن الحادي والعشرين كما وصفه الرئيس التركي السابق تورغوت اوزال بانه «القرن التركي» عبر الخروج من العزلة والجمودية ذات القدرة المحدودة إلى الفاعلية الاكبر.

اشكالية الدراسة: فرضت التغييرات على تركيا اعادة تعريف موقعها تجاه التغيير في الشرق الأوسط وملء الفراغ الاستراتيجي لا سيّما بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003، والصعود الاستراتيجي الايراني في المنطقة. فتركيا لديها قيادة حالمة إلى تحقيق ذاتها الاستراتيجية، وادت التغييرات في المنطقة إلى نتائج سلبية على امنها القومي ما جعلها تناور في آليات التغيير والتدخل في هندسة الشرق الأوسط. وتحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات الآتية:

1 ـ ما صناعة التغيير؟

2 ـ ما التوجهات الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط؟

3 ـ ما آليات التغيير التركية الصلبة والناعمة في الشرق الأوسط؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان صناعة التغيير في الشرق الأوسط ينطلق من طبيعة الاستراتيجية للقوى الدولية والاقليمية. وتركيا جزء من البيئة الاستراتيجية وتفاعلاتها المتغيرة المنطلقة على نحو يجعلها تسعى إلى تغيير هذه البيئة الاستراتيجية وفق آليات تنطلق من قراءتها الاستراتيجية لكيفية ان تكون طرف مركزي لايمكن تهميشه من قبل القوى الاقليمية والدولية الاخرى وفرض أمر واقع.

المحور الأول: مفهوم صناعة التغيير

فلسفة صناعة التغيير فلسفة عميقة من الصعب تحديدها، وان كل شيء متغير وان التغير سابق للثبات. فيري أفلاطون: إن العوالم عالمان، عالمنا الذي نعيش فيه والعالم الذي ينتظرنا. أما عالمنا الذي نعيش فيه فهو عالم التغير ويستمد طاقته من عالم الثبات (عالم المثل)، أما العالم الآخر فهو العالم الذي لا يوجد فيه تغير بل هو عالم الثبات المليء بالكمال والخلود والمثالية وهو العالم المناظر للعالم المتغير، والمتطلع للحياة يجد التغيير سنة من سنن الله في الكون، وهو ضد الثبات، كما أنه تعبير عن حركة دائمة تكتنف المخلوقات على أشكال تراتبية تنازلية وتصاعدية، ومن جانبه قال أرسطو أن صناعة التغيير مقدار الحركة وهو ما يسمى بالنقلة اذ إن

الزمان مرتبط بالمكان وهذه الحركة التي يتم الانتقال بها من مكان إلى آخر إنما يتم بها تحقق الزمان وتغيره فالزمان يكون هو مقدار الحركة وهذه الحركة إنما تنوجد بوجود المكان والذي يوجد بوجود الأجسام وأنه اعتباري نسبي وان البدن البشري هو الذي جعل للزمان محدودية ووعاء بما يتلائم مع مادية الجسم فان الزمان ذلك الجزء الجوهري من العالم لا يمكن للبشر أن يشعر بجوهريته إلا من خلال التجرد من المادة[1].

(1) ادارة البحوث والدراسات، قراءة نظرية في التغيير السياسي: المفهوم والابعاد، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2016، ص ص1ـ2.

أولاً: مفهوم الصناعة

الصناعة مرتبطة بالنشاط الصناعي ولكن تم توظيفها في علم السياسة ليكون استخدامها بمثابة النشاط الذي تقوم به الوحدة الدولية – الدولة ـ لتحويل حالة غير مرغوب فيها في النظام الدولي أو الاقليمي لجعلها تخدم مصالحها واهدافها القومية العليا، وضمن هذه الصناعة تدخل الرؤية الاستراتيجية للدول لتحقيق الاهداف التي يتعذر تحقيقها في ظل الامكانات والظروف الحالية عن طريق التغيير المستمر في الآليات لبلوغ الاهداف التي ترغب بها[2].

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد وائل القيسي، الاداء الاستراتيجي الامريكي بعد العام 2008: ادارة باراك اوباما انموذجا، مكتبة العبيكان للنشر، السعودية، 2016، ص ص22ـ25.

فعملية صناعة السياسة الخارجية للدول تكون في اطار تحديد الاهداف الرئيسة في المجال الخارجي وادوات تحقيق ذلك، والاختيار بين البدائل واختيار البديل الافضل بناءً على توافر معلومات معينة وما يحقق من مزايا أو خسائر، فيعد دانيال بال إن وضع الهدف اول مرحلة في عملية صناعة السياسة الخارجية التي هي ليست مهمة مجموعة صغيرة من صناع القرار، بل تتأثر بوسائل الاعلام والراي العام، وجماعات الضغط في عملية صناعة التغيير[3].

(3) علالي حكيمة، البعد الامني في السياسة الخارجية: نموذج الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص ص60ـ61.

وبعد وضع الاهداف لابد من ايجاد الآليات المناسبة لتحقيق تلك الاهداف، على عد ان السياسة الخارجية مبنى على افتراض رئيس هو ان السياسة الخارجية لاتتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة وانما استناداً إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر اعتماداً على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل، وهذه المتغيرات **اولاً:** الموضوعية تكون داخلية منها الخصائص القومية والنظام السياسي للوحدة الدولية، وتكون خارجية التي تنشأ من البيئة الخارجية للوحدة الدولية والتفاعل مع باقي الوحدات الاقليمية والدولية من حيث النسق الدولي والمسافة الدولية والتفاعلات الدولية والموقف الدولي، **ثانياً:** المتغيرات النفسية وهي الدوافع والخصائص لشخصية للقائد السياسي أو من يصنع السياسة الخارجية، إذ تؤدي الخصائص الشخصية لصانع القرار دوراً رئيساً في

الاختيار النهائي للبديل من بين مجموعة البدائل المطروحة، **ثالثاً:** الوسيطة وهي التي تدخل في بناء العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة – السياسة الخارجية ـ بما في ذلك عملية صنع القرار وبالأخص متغير الأمن القومي الذي يؤثر ويتأثر في الوقت نفسه بالتوجهات الاستراتيجية للدول المبني على سلوك معين تجاه البيئة الاقليمي والدولية وفقا للتفاعلات الجيوسياسية[4].

ويشير مصطلح صناعة السياسة الخارجية إلى الخيارات التي يتبناها الافراد والجماعات والتحالفات والتي تؤثر في اعمال دولة ما في البيئة الاستراتيجية الاقليمية والدولية، وهي ذات قيمة عليا وذات اثر على التفاعلات الجيوسياسية وتكون محاطة بشكوك كثيرة ومخاطر كبيرة، وتشكل مسار السياسة العالمية بفعل قرارات القيادة الصانعة للتغيير في التوجهات الخارجية التي تريدها، فعملية الصناعة الخاصة بالتغيير تتطلب اربعة مكونات: هي تحديد المشكل التي تحتاج إلى قرار والبحث عن البدائل واختيار البديل المناسب وتنفيذ البديل[5].

ويعرف السياسة الخارجية المفكر ريتشارد سنايدر باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية وفق البعد الإدراكي لصانع القرار فيرى أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمين، ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها[6]. فالسياسة الخارجية هي في حقيقتها مجموعة المبادئ والاهداف التي تحددها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ، كما انها تحدد نمط سلوكها تجاه الدول الاخرى أو البيئة الاقليمية والدولية لحماية مصالحها الحيوية، وتعد من أهم العوامل التي تؤثر في اختيار الدولة لاستراتيجيات سياستها الخارجية وتحدد نمط توجهها في هيكل النظام السياسي الدولي وما يرمز اليه هذا الهيكل من انماط الهيمنة أو الخضوع أو الزعامة السائدة فيه، واياً ما يحدث في هذه الصناعة المؤدية إلى التغيير فليس من المتوقع ان تكون هناك سياسية خارجية متطابقة لغالبية الدول، اذ لايمكن انكار وجود محددات اخرى لهذه السياسة مثل الخصائص الجيوبولتيكية وحجم الموارد الاقتصادية والتكوين النخبوي، ومن ثم يستمر تأثيرها في صياغة التوجهات الاستراتيجية للدول؛ لان النظام الدولي في التوجهات الاستراتيجية للدول وعلى محدداتها، فالبنيان الدولي قد يدفع بعض الوحدات الدولية والاقليمية إلى تبني نمط معين من السياسات الخارجية[7].

(4) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص ص137ـ140.

(5) اليكس مينتس وكارل دي روين الابن، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، دراسات مترجمة 79، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2016، ص10ـ11.

(6) احمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص20.

(7) عرفات علي جرغون، قطر وتغيير السياسة الخارجية: حلفاء اعداء، دار العربي للنشر، القاهرة، 2016، ص ص23ـ25.

ثانياً: مفهوم التغيير

تبعا لمركزية فكرة التغيير في النظام الدولي، بدأت القراءات الاستراتيجية تتواتر

بهدف بلورة موقف محدد، لا من التغيير ذاته بل ومن الظواهر الناتجة عنه، الأمر الذي جعل العالم عموماً أمام تحديات مفادها العثور على استجابة محددة ومنضبطة تحوي بمفرداتها رؤى ووسائل لمجابهة التغيير بنمط محدد من الاستجابة، استجابة كلية لا استجابات فرعية لما تستلزمه من التزامات وتكييفات لملاحقة التغييرات توظيفاً أو تحييداً، والنظام الدولي من سماته التغيير وتبلور معه التغيير المعبر عنها بالحاجة إلى التفوق الفردي والتنظيم الدولي والتنظيم، فضلاً عن التفوق الجماعي للقوى المالكة للسلاح النووي، وليس من السهولة حسم رأي ثابت بخصوص التغيير مثلما يرتبط في اغلب حالاته بتوافر البديل، ولهذا اختلفت الآراء بشأن تفسيره وهي[8]:

(8) منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي وادارة التغيير، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 21ـ22، 2011، ص ص2ـ3.

الأول: يرى ان التغيير حالة روتينية في المجتمع الدولي فالقديم لا يمنع الجديد من البروز، فضلاً عن مدى تداخلها قيمياً واجرائياً وهو ما يحدث في النظام الدولي الجديد عندما انتقل من النظام الثنائي القطبية إلى النظام الاحادي القطبية نتيجة متغيرات تفاعلية كانت محفزات لهذا التغيير وهي سقوط الانظمة الشمولية في اوربا الشرقية، وتدني الاشتراكية في النظام الاقتصادي، وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وظهور النعرات القومية والعرقية، وبقاء الولايات المتحدة الامريكية كقطب اوحد، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة، وتراجع الصراعات الايدلوجية، وهذه المتغيرات دالة على شكل النظام الدولي المستمر في التبلور.

الثاني: يرى ان التغيير فعل طارئ يعتمد في حدوثه وصيرورته على توافر الحدث والغرض منه فتفكك الاتحاد السوفيتي السابق فسح المجال أمام الولايات المتحدة الامريكية في الانفراد وليس كما يدعي اصحاب الاتجاه الاول ان سبب التغيير في النظام الدولي هو وجود ثغرات في آلية النظام الدولي فالتغيير لم يكن متوقعا بقدر ما كان مفاجأة. فالتفكك بقدر ما كان تنبؤي فهو حدث مفاجئ حمل بذرة التغيير الذي يعد اساس التحول الاستراتيجي العميق وفتح المجال امام ترتيب الاوضاع الدولية وقد المت الولايات المتحدة الامريكية بهذا التغيير عبر اعادة الانتشار الاستراتيجي تبعاً لنظرية التعاقب، وضبط الانتشار التكنولوجي عالمياً، والبحث عن اقاليم لأثبات دورها[9].

(9) قحطان كاظم الخفاجي ومعمر منعم العمار، الدولة وانماط الاستجابة لحركة التغيير الدولية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 48ـ49، 2017، ص ص175ـ176.

فالتغيير مصطلح يوحي باستمرارية الفعل. فعندما نقول أن هناك تغييراً يطرأ على مجتمع ما، أي أن ثمة حالة مستمرة وغير منقطعة من الاختلاف المتواتر، ومن ثم هو أوسع من معنى التغير الذي يستخدم عندما تتم مقارنة الحالة وفق مدة زمنية محددة بمدة سابقة لها. أي أن التغيير يدل على استمرارية وقوع الفعل. فيما يدل

التغير على انتهاء وقوع الفعل التغيري أي يدل على أن الأمر لا يمكن التلاعب به نظراً لحتمية وقوعه. وأن التغيير يفهم من خلال صلته بالمستقبل وانه أداة من أدواته، ولهذا يتطلب التغيير قيادة كاريزمية[10].

فالتغيير في السياسة الخارجية يشار إلى التحولات التي من الممكن ان تطرأ على التوجهات الاستراتيجية الخارجية للوحدة الدولية سواء أكان التغيير في سلوكها أم توجهاتها أم ادوات تنفيذ سياستها أم اهداف سياستها الخارجية عند وجود دافع داخلي لدى صانع القرار بإعادة النظر في علاقات دولته مع الوحدات الاخرى في البيئة الاقليمية والدولية بحيث يكون التغيير اما عن طريق احلال نظام سياسي باخر وإما باعادة النظر في النظام القائم وأما عن طريق ادوات التعامل مع الساحة الجيوسياسية سواء أكانت بالقوة الناعمة أم القوة الصلبة، ومصادر هذا التغيير متأتي من مبادرة القائد السياسي وفقاً لتوجهاته الشخصية ورؤيته الذاتية لإثبات ذاتية الدولة، والتأييد البيروقراطي الذي يكون عوناً لتغيير سلوك الوحدة الدولية خارجياً، فضلاً عن الصدمات الدولية التي تنتج عن وقوع حدث دراماتيكي غير متوقع، ومن ثم فإن ادراك الدولة لهذا الحدث قد يضطرها تغير من سياستها تجاه الاطراف المباشرة في هذا الحدث وينعكس بصور اتوماتيكية تجاه توجهاتها بحيث لا يستطيع الفاعل الدولي – الدولة – تجاهله[11].

فيرى دونالد دريزنر ان استجابة دولة ما للتغييرات الدولية تعود في بعض مفاصلها إلى ما يتميز به صانع القرار من المعية وابداع في معرفة نمط الاستجابة وحدودها، وقراءتة لنوع البيئة الاستراتيجية التي تقع فيها الاستجابة، فاستراتيجية الاحتواء هي استراتيجية ناجعة للولايات المتحدة الامريكية للهيمنة العالمية استجابة لوجود عدو لابد من احتوائه، مثلما كانت الاستراتيجية الوقائية أو الاستباقية بعد احداث الحادي عشر من ايلول عام 2001، إستجابة لحدث تتطلب التغيير في الاستراتيجية والاداء لمجابهة التحديات الطارئة خدمة للأمن القومي الامريكي[12].

ويعتمد التغيير على مجموعة من المقومات التي تعين مساره ومن ثم نلاحظ التغير في التوجه الاستراتيجي للفاعل الدولي، وهذه المقومات هي **اولاً:** الثغرة أي الثغرات الناشئة في أنماط التفاعل أي تراجع طرف عن تأدية مهامه في التفاعلات الاستراتيجية داخل البيئة الاقليمية والدولية، **ثانياً:** التغيير الناتج عن ازمة سواء أكانت كامنة أم ظاهرة، **ثالثاً:** الرغبة والطموح والمصلحة التي تظهرها الاطراف الفاعلة التي تريد زيادة فاعلية ادائها الاستراتيجي، **رابعاً:** توافر البديل أي بديل السلوك السابق المنتهج من قبل الدولة في البيئة الاستراتيجية نظراً لعدم نجاح السلوك الاول[13].

(10) حازم حمد موسى، ادارة التغيير: الاستراتيجية الامريكية الشاملة أنموذجا، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص32.

(11) عرفات علي جرغون، قطر وتغيير السياسة الخارجية: حلفاء اعداء، دار العربي للنشر، القاهرة، 2016، ص ص34ـ36.

(12) فلاح مبارك بردان، الوقائية في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسي، جامعة النهرين، 2005، ص35.

(13) منعم صاحي العمار، مصدر سبق ذكره، ص4.

فالتغيير الاستراتيجي هو مجموعة التغييرات أو التعديلات التي تمر بها الوحدة الدولية في توجهاتها المتضمنة تغيرات في الاستراتيجية نفسها والآليات وغيرها من التغييرات الضرورية لحصولها على الاستراتيجية الرصينة تمكنها من مجابهة التغيرات في البيئة التفاعلية التي تواجهها بما ينسجم مع تطلعاتها المستقبلية المحددة وفق تخطيط منظم للانتقال من حالتها الراهنة إلى حالة تكون راضية عن ادائها الاستراتيجي للبحث عن ذاتها، ويعرف بأنه قدرة الوحدة الدولية على ان تصبح حيث تريد بالمشاركة مع الوحدات الدولية الاخرى وقبولهم، من خلال اعادة النظر بالوسائل المعتمدة بتنفيذ استراتيجيتها التي استقر عليها على انها الاداة الرئيسة نحو حالة مستقبلية مرغوب فيها لتحقيق ذاتها في هذا التغيير[14].

(14) احسان دهش جلاب، التغيير الاستراتيجي والابتكار التنظيمي: العلاقة والاثر، مجلة الدراسات الادارية، جامعة البصرة، العراق، العدد3، 2007، ص ص16ـ17.

المحور الثاني:
التوجهات الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط

ان منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي التركي عبر الآتي[15]:

(15) لمزيد من التفاصيل ينظر: فراس محمد احمد، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، دار اكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص35ـ45.

1 ـ الأهمية الإستراتيجية: للشرق الأوسط أهمية استراتيجية كبيرة واستفادت تركيا منها كونها تمثل بين دول آسيوية واوربية.

2 ـ الأهمية الاقتصادية: تنبع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بسبب وجود النفط فيها، ويقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط بـ 66% من احتياط النفط العالمي، وفي نهاية القرن العشرين، أنتجت منطقة الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وتعد هذه المنطقة المزود الرئيس لدول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين واليابان، وهذا أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية. فتحاول الدول الكبرى والاقليمية أن تفرض سيطرتها على المنطقة. وتركيا بعدها جزءاً من المنطقة التي باتت تنظر إليها من جانب الأحقية في التدخل بدوله بحكم الجوار الجغرافي لفرض تفاعلاتها الاستراتيجية.

3 ـ الأهمية الدينية: مهد الديانات السماوية الثلاث في منطقة الشرق الأوسط.

كانت السياسة الخارجية لتركيا عند قيام الجمهورية تركز على مقولة سلام في الداخل والخارج، وفسر ذلك على أنه سياسة انطواء على النفس، وعدم الاهتمام بالشؤون الخارجية، لأن متطلبات الاهتمام بالداخل كانت أكبر من الخارج؛ لأنها كانت تعاني من مشاكل داخلية عديدة[16].

(16) محمد زاهد جولة، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص187.

لقد مرت الاستراتيجية التركية بمرحلتين: المرحلة الكمالية أو الاتاتوركية والمرحلة العثمانية الجديدة، فالكمالية أو الاتاتوركية بُنيت على المبادئ الستة والتي بقيت مسيطرة لغاية الثمانينيات من القرن العشرين وهي: الجمهورية، والوطنية، والشعبية، والدولاتية، والثورية، والعلمانية؛ ومن هذه المبادئ تبرز أهم المنطلقات الفكرية في تصور التحرك الاستراتيجي التركي، اذ يقول: كمال أتاتورك في صياغة الاستراتيجية «نولي أهمية خاصة لسلام وأمن بلدنا ولقدرتنا على حمايتهما»[17]. استراتيجيتها بالثبات في الرؤية والصرامة في تحديد اهدافها، وجعلت صانعو قرارها من تلك المرجعية الكمالية منطلقاً لهم لاتخاذ قراراتهم وتأييد النخب المدنية والعسكرية والشعب النابعة من اعتبارات المصلحة الوطنية[18]:

(17) سيار الجميل، العرب وتركيا من العثمانية إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص119.

(18) شفيقة حداد، واقع التحالف الامريكي التركي بعد غزو العراق، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص ص149ـ151.

- فكانت مهتمة بأمنها القومي لتموضعها الجيوسياسي الحيوي والحساس القريب من الاتحاد السوفيتي السابق - العدو في نظرها - واشتراكها حدودياً مع مجالات الصراع التقليدية في البلقان والشرق الأوسط جعلتها حساسة في الموازين السياسية الاقليمية والدولية، ما دفعها إلى التحالفات السياسية والعسكرية لمواجهة الاعداء المحيطين بها.

- رؤيتها الاستراتيجية للعالم تشكل دوراً حيوياً في تشكيل ذهنيات صانعي القرار الاستراتيجي التي تسيطر عليهم الهواجس الامنية أو فهمها من زاوية أمنية مجردة.

- وقوعها في منطقة التداخل بين الشرق والغرب. أي لديها ازمة هوية هل هي دول اوربية أو دولة اسيوية شرق اوسطية؟.

- لم يتغير طموحها الذاتي منذ نشأتها في ان تصبح بلداً متطوراً اقتصادياً، وهذا التطور الاقتصادي ليست حاجة اجتماعية ومصدر لتعزيز القوة الذاتية.

- شرعية تحركاتها على الساحة الاقليمية والدولية للوفاء بالالتزامات والتعهدات الدولية.

- الطابع العقلاني والبراغماتي الذي اتسمت به سياستها الخارجية الذي اعتمدت على التوفيق بين مصالحها ومصالح القوى الدولية الاخرى، كما ان الخلفية الجيوسياسية حتم عليها اتباع استراتيجية متعددة الابعاد والقائمة على توازنات دقيقة.

- ابدت إرادة عظيمة لحل مشاكلها بالطرق الشرعية والقانونية، وهذا الاسلوب الحذر في التعامل والسلوك الخارجي شكل امتداد لمدة خمسة وسبعون عاماً.

واستطاعت بعد انتهاء الحرب الباردة من التخلص من الاصوات الداعية إلى انتهاء دورها في التحالف الغربي على عد ان العدو قد انتهى وجوده المتمثل بالاتحاد السوفيتي السابق، ومثلت بما تملكه من وزن جيوبولتيكي ان تكون عنصر رئيساً في الشرق الأوسط، وان تكون دولة مركزية في النظام الدولي الجديد استجابة منها للتغييرات في النظام الدولي. أي ان الولايات المتحدة الامريكية ارادت من تركيا ان يكون لها دوراً في تغيير الشرق الأوسط المعد من قبل الادارة الامريكية وكانت رؤيتها الاستراتيجية تكون على النحو الآتي[19]:

1 ـ الاشتراك في محاربة الارهاب عبر استخدام اراضيها ومجالها الجوي وتقديم جميع اشكال المساعدة.

2 ـ رفض تغيير الانظمة الشرق اوسطية بالقوة عبر اراضيها لشن الحرب على العراق عام 2003، وهو مالم تتوقعه الولايات المتحدة الامريكية منها على عد ان حزب العدالة والتنمية ذو توجهات اسلامية. وان من اعتبارات الامن القومي المتعلقة بأكراد العراق الراغبين بالانفصال مستقبلاً، وهو ما اساء للعلاقات التركية الامريكية وهو ما أشار اليه نائب وزير الدفاع الامريكي آنذاك بول ولفوفيتز قائلا: «ان تركيا ارتبكت خطأً كبيراً برفضها تقديم الدعم الكافي في حربها ضد نظام صدام حسين» واضاف موجها كلامه إلى الاتراك حاولنا اشراككم في معادلة اقليمية تشمل تغيير منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من رفضها الاشتراك في حرب الولايات المتحدة الامريكية على العراق الا أنها شاركت في تقديم الدعم اللوجستي للقوات الامريكية اثناء تواجدها في العراق يمر عبر اراضيها.

3 ـ ضرورة الاصلاح من الداخل. فهناك رؤية تركية للتغيير في الشرق الأوسط. وحذر وزير الخارجية التركي آنذاك عبدالله غول في اجتماع لوزراء الخارجية الدول الاسلامية الذي انعقد في اسطنبول قائلاً «مالم نبادر إلى ترتيب بيتنا الداخلي بأنفسنا فأننا سنشعر بمزيد من الضغط الخارجي».

4 ـ تنطق تركيا من ان الشرق الأوسط له اهمية كبيرة في استقرار الامن العالمي لا سيّما مجال الطاقة، ويمثل المركز الاساسي لتطور النظام العالمي الجديد، فظروف الحرب الباردة اعاقت مجهودات حل القضية الفلسطينية التي ادت إلى تهديد السلام والاستقرار في المنطقة.

فالتصور التركي نحو الشرق الأوسط، يستند إلى أن الحرب في منطقة الخليج العربي تسببت بأحداث استراتيجية، وثقافية، واجتماعية، وهذه المتغيرات أسهمت

(19) لمزيد من التفاصيل ينظر: رائد حاج سليمان، اثر المتغير القيادي على العلاقات السورية التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة 200ـ 2011، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014، ص ص207ـ210.

بإعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير على أنقاض النظام العربي، وهذا ما دفع بتركيا للدخول كطرف مؤثر وفاعل في تشكيل الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة وهذا لا يحدث الا عبر العمل على إيجاد نظام شرق أوسطي، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح المشتركة، وإمكانات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة، بشكل متوازن وقائم على الصداقة، وليس عبر اللغة الأيديولوجية وفق النمط الإيراني، ولا باستعراض مظاهر القوة والهيمنة، أي أن التصور التركي ينطلق من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي: تركيا، وايران، واسرائيل في إطار النظام الإقليمي الجديد في المنطقة[20].

وفي ظل النقد المتزايد للكمالية نادى العديد من السياسيين الأتراك بتغييرها من أجل تفعيل سياسة تركيا الداخلية والخارجية لمواكبة الأحداث الجارية على المستوى الاقليمي والدولي، ومن بين مبادرات التغيير مبادرة رئيس الوزراء التركي الاسبق تورغوت اوزال التي طرح فيها فكرة العثمانية الجديدة والتي عرفها بأنها وسيلة لتجاوز الاختلافات العرقية داخلياً عبر الهوية الإسلامية، تماماً مثلما كان الوضع عليه ايام الإمبراطورية العثمانية، فالدين يؤلف بين مسلمي الأناضول والبلقان؛ فيما فسرها الرئيس التركي الاسبق نجم الدين اربكان بخلق تركيا العظمى[21].

ولب هذه الاستراتيجية هو قيام تركيا بدور حيوي محوري من البحر الأدرياتيكي مروراً بالبلقان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى آسيا الوسطى، فضلاً عن المنطقة الرئيسة هي القوقاز. وتعززت هذا البعد بتولي حزب العدالة والتنمية الحكم الذي أكمل وفعل سياسة الرئيس التركي الاسبق تورغت اوزال وطورها بما يخدم الظروف التي تمر بها الدوائر الجيوسياسية لتركيا، وهو ما عبر عنه داوود أغلو وزير خارجية تركيا السابق بإخراج تركيا من دولة طرفية إلى دولة مركزية فاعلة ومبادرة في كل القضايا الإقليمية والدولية؛ لأنها تحمل اربع سمات رئيسة: هي العمق الجغرافي والاستمرارية التاريخية والتأثير الثقافي والترابط الاقتصادي المتبادل[22].

و لم تكن بداية التحول الاستراتيجي التركي نتيجة وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بل ثمة ظروف وتغييرات عديدة حدثت قبل وصول الحزب إلى سدة الحكم وهذه التغييرات داخلية وخارجية وصبت في مسار واحد وهو تزايد الاقتناع التركي بضرورة الانخراط الاستراتيجي في الجوار؛ لان ثمة فرصاً ومنافع لايمكن الوصول إليها واستغلالها الا بتعزيز العلاقات الثنائية والمشاركة الاقليمية لصناعة التغيير التي ترغب فيه لتكون طرفاً في صياغة هذا التغيير بما يجعلها دولة مركزية وليست هامشية تسير خلف قيادة الولايات المتحدة الامريكية؛ لأنها تريد ان تكون

(20) نبيل عبدالفتاح، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق اوسطي تحت التشكيل، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد111، 2003، ص ص64ـ65.

(21) منال صالح، نجم الدين اربكان، ودوره السياسي من 1969ـ1997، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص103

(22) احمد داؤد اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، الدار العربية ناشرون، بيروت، 2010، ص ص605.

هي التي تؤثر في الاطراف الاقليمية والدولية المؤثرة وليس هي المتلقية للأوامر[23].

وحرصت قيادات تركيا على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعية لاستراتيجية دولتهم في الدوائر المختلفة لا سيّما في الدائرة الشرق الأوسطية، وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر قوة الدولة من تطورات إيجابية، وصاحب ذلك زيادة حضورها الاستراتيجي في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء أكان فيما يتعلق بالقضية العراقية أم الصراع العربي ـ الإسرائيلي بمساراته المتعددة أم أزمة البرنامج النووي الإيراني أم طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة.

وسعت تركيا من وراء هذا التغيير في استراتيجيتها والتوجه نحو صناعة التغيير المطلوب وفقاً لمصالحها واهدافها القومية العليا لتحقيق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط ولدرء التهديدات الامنية الواقعية والمحتملة مستقبلاً بدءاً من القضية الكوردية المتجددة بين الفينة والاخرى وانهيارات عملية السلام الموقعة بينهما، مروراً بالإرهاب المتنامي وكيفية توظيفه من حيث الادارة والمكافحة وانتهاء بالأوضاع غير المستقرة في دول الجوار. وهذه محددات دفعتها على تكريس النفوذ لكي تعيد نفسها إلى حاضرتها التقليدية ما جعلها تنتهج سياسة اقتصادية واجتماعية نقلت تركيا من مجرد دولة ضعيفة تابع إلى دولة قائدة لها ومهندس هذه المكانة وزير الخارجية التركي السابق احمد داؤد اوغلو من خلال سياسته تصفير المشكلات والدبلوماسية المتناغمة[24].

فسعت الحكومة الجديدة ذات الجذور الإسلامية إلى إحداث نوع من المصالحة الشاملة بين تركيا ومحيطها العربي الإسلامي الشرق اوسطي؛ بحيث ذهب الأتراك ينغمسون في شؤون المنطقة بعدها إحدى الدوائر عظيمة الأهمية بالنسبة إليهم. من خلال المواءمة بين الهويتين الأوربية والإسلامية للبلاد، وانتهاج سياسة متوازنة تجاه كافة القوى العالمية والإقليمية الفاعلة في محيطها الجغرافي. وأنها مؤهلة للإفادة من التواجد في محيطها الغربي متضمناً الولايات المتحدة الامريكية، مع عدم تجاهل ما يمكن أن تحققه من مصالح مهمة في محيطاتها الأخرى المتمثلة بمناطق البلقان، وآسيا الوسطى، وعد وزير خارجيتها السابق احمد داؤد أوغلو أنه من الخطأ الاستمرار في تجاهل المحيط الإسلامي للبلاد ولا سيّما الدائرة الشرق أوسطية[25].

ويحاول صانع القرار التركي اليوم استغلال محفزات القوة المتواترة لتركيا، بعدها دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، وتجاور ثمان دول، وتحتل المرتبة 17 عالمياً

(23) عماد يوسف، تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2015، ص46.

(24) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عربي لادمي، التنافس التركي الايراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط1996ـ2014، رسالة ماجستير غير منشورة، كلي الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص110ـ111.

(25) احمد محمد وهبان، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط: صراع الهوية والبراجماتية والمبادئ الكمالية: دراسة علمية محكمة، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، كلية الملك سعود، السعودية، العدد11، 2013، ص 26.

من حيث تعداد السكان، ومن ناحية الديموغرافية يشكل الشعب التركي كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد وامكاناتها الشابة الركيزة الأساسية لاقتصاده. فيبلغ تعداد القوة العاملة حوالي 23.5 مليون نسمة، ومن الناحية الثقافية والدينية فإن تركيا صورة مصغرة للدولة العثمانية من حيث التعدد العرقي والديني والثقافي، وتمتلك من الموارد الطبيعية باستثناء النفط والغاز – ولا سيّما الماء والغذاء ما يساهم في اكتفائها الذاتي وتصدير الفائض منه، علماً أنها اليوم تحتل المركز 16 عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي. أما من حيث القوة العسكرية، فهي متفوقة على جوارها إلى حد ما، كما تعد ثاني أكبر جيش عدداً ضمن جيوش حلف شمال الأطلسي ـ الناتو ـ[26]. وتفاعلات البيئة الداخلية والخارجية تمكنها من توظيفها في تحقيق إمكانية صناعة التغيير فيما إذا استثمرتها بشكل سليم وهذا يشمل الدول كلها. فحزب العدالة والتنمية الحاكم أدرك أن توجهات السياسية التركية السابقة كانت تجرى ضد التاريخ اي أن طبيعتها الإسلامية تجعلها تتجه نحو الجنوب منطقة الشرق الأوسط، وكان ذلك تحولاً في السياسة التركية المسار الطبيعي لها بعد معاهدة لوزان في عام 1923.

(26) علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو سياسية والجيو استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، في: علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير: محمد عبد العاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص15 – 24.

أن صناعة تغيير الدولة الإنموذج التي يراد لتركيا بلوغها، هي رسالة مزدوجة موجهة **أولاً:** إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وغيرهما، كبديل للنماذج السائدة فيها، وهي بصورة عامة نظم سياسية فاشلة على ما تراه هي والدول المتقدمة، **ثانياً:** فوجهتها نحو الغرب، الذي يرى ضرورة ماسة للتغيير في المنطقة الإسلامية وبما يضمن مصالحه الاستراتيجية[27]. وتعول كثيراً على الغرب ليس فقط لأغراض الأمن القومي والحصول على الموارد وإنما لغرض منحها فرصة تكون دولة قوية واسعة النفوذ على تخوم أقاليم رئيسة مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان[28].

(27) أسامة غزالي حرب، نجم تركيا الساطع ؟، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 181، 2010، ص ص6 – 7.

(28) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية-التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص79.

وقد أملت بأن تكون دولتهم وسيطاً بين الإمبريالية الكبرى والدول والأقاليم المحيطة في ما يمكن عده إمبريالية فرعية، وشكّلت مساعيها للتوسط في الصراعات الإقليمية بين سوريا وإسرائيل، وبين إيران والغرب ومشاركتها في القوات الدولية في أفغانستان وجنوب لبنان[29]، وهذه مؤشرات تدل على السعي نحو مكانة دولية بارزة، إذ إنَّ مركز الدولة في النسق الدولي وعلاقاتها بالوحدات الدولية الأُخرى وقيامها بدعم جهود الأمم المتحدة وحفظ السلام الدولي إنما تعبر للنزوع لتحقيق هذا الهدف أي صناعة التغيير المرغوب فيه من وجهة نظرها، فهي تسعى إلى اقامة العالم التركي الخاص بها، وكمحصلة نهائية ارتكزت استراتيجيتها الجديدة على خمسة أسس هي[30]:

(29) المصدر نفسه، ص193.

(30) لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد داؤد اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ص612ـ615، محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية واثرها على الامن العربي، دار العربي للنشر، بيروت، 2017، ص130.

1 ـ التوفيق بين الحريات والأمن: ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمهم الولايات المتحدة الامريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 أيلول عام 2001، كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الاصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية ما جعلها أنموذجا لبلاد أخرى.

2 ـ ازالة المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر ومن ثم اخراجها من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، ما يمنحها قدرة استثنائية على المناورة.

3 ـ اتباع استراتيجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك: ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلا من ان تكون هي مصدر مشكلة في استقطابات الغرب–الشرق، والشمال ـ الجنوب، وآسيا – أوروبا، والغرب ـ الاسلام، تكون على العكس مصدر حل للمشكلات، وبلداً مبادراً إلى طرح الحلول لها، وبلداً يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام الاقليمي والعالمي. ومن ضمن هذا المنظور، يجب عدم النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر، ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض.

4 ـ التحول من بلد جسر تصل بين طرفين، إلى بلد مركز.

5 ـ الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة.

المحور الثالث: آليات التغيير الناعمة التركية

توصف البيئة الاستراتيجية بانها منظومة فوضوية وحساسة لعامل التوقيت أي هناك اهمية كبيرة لتوقيت صناعة التغيير ووتيرته وهذه مسألة تنطوي على مفارقة كبيرة إلى حد ما، إذ ان الاستقرار افضل وقت للتفكير لصناعة تغييرات جريئة في الاستراتيجية وهي ايضا الوقت الاصعب لاتخاذ قرار بتنفيذ التغيير وتقوم البيئة بإعادة موازنة نفسها بتعديلات هامشية بسيطة. والدول تطبق اجراءات متنوعة من آليات التغيير الناعمة أو الصلبة أو الاثنين معاً وتنظر إلى الآليات التي تحقق للدولة اهدافها على المدى الطويل وهناك عدد قليل من صانعي القرار مستعدون للمخاطرة وإحداث اضطراب في التوازن القائم، فعندما يتخلخل التوازن الاستراتيجي بطريقة فادحة يحدث التفرع المحتمل وهي حالة اشارت إليها نظرية الفوضى الخلاقة، ومن ثم يتطلب من الدولة اتخاذ استراتيجية التغيير إستجابة لتأثيرات البيئة الاستراتيجية وهو

ما تقوم به تركيا عندما تجد نفسها في هامش الحركة الاستراتيجية في الشرق الأوسط فتقوم بتنويع آليات التغيير لإثبات ذاتها[31].

من وجهة النظر الاستراتيجية التركية هناك فراغ للقوى جديد في الشرق الأوسط يحمل في طياته مهددات استراتيجية جديدة تمس الأمن القومي والدور الاقليمي، ويتم التعامل مع فرض وبدائل لكي يتم اختيار البديل الانسب وهو ما وقع الاختيار على الشرق الأوسط. بهدف خلق مساحات تأثيرية استراتيجية وهذا التأثير يتجاوز البعد الاقليمي إلى ما هو ابعد ليؤثر في النظام العالمي وهو ما يتساوق مع طروحات بيتر تيلور وكولن فلنت حول التعريف الحديث لقوة الدولة عبر تأثيرها في النظام العالمي[32].

وتقضي الدبلوماسية المتعددة الأبعاد كإحدى اعمدة القوة الناعمة التي تتمثل بجاذبيته وفق النموذج التركي. ويصبح هذا الأنموذج قادراً على جذب المجتمعات العربية، نظراً لقدرة تركيا على تحقيق الإصلاحات الديمقراطية وتأمن الرفاهية الاجتماعية عبر الإصلاحات الاقتصادية الناجعة. وتترسخ فكرة تركيا أنموذج من خلال دبلوماسيتها العامة القادرة على التأثير في الرأي العام في البلدان العربية. وتأتي الدبلوماسية الإنسانية كبعد لا غنى عنه. اذ إن ترسيخ دور التركي في التصدي للأزمات الإنسانية في المناطق المحيطة والنائية. وفقاً لإحصاءات التقرير العالمي للمساعدات الإنسانية تضع تركيا في المرتبة الرابعة عالمياً بعد الولايات المتحدة الامريكية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، ومقدار مساعداتها يتجاوز المليار دولار لعام 2013[33].

فاتجهت تركيا إلى الانفتاح على مجمل الجوار الجغرافي انطلاقاً من نظرية تصفير المشكلات وعقدت مع هذه الدول سلسلة اتفاقيات على أمل التعاون والتكامل ثم تخلت عن هذه السياسة لصالح البُعد الأيديولوجي الذى تجلى في دعم حركات الإسلام السياسي، لا سيما جماعة الإخوان المسلمين، وسعت لإيصال هذه الجماعة إلى السلطة في عدد من الدول على أمل أن تُشكل جسراً لقيادة تركيا للمنطقة، وتجلى هذا الأمر بشكل واضح في الأزمة السورية. فتحركت من قناعة بأن عضويتها في الحلف الأطلسي وعلاقتها التاريخية مع الغرب بشقيه الأمريكي والأوروبي، تعد بمثابة موافقة غربية لصناعة التغيير المطلوب وفقاً لمصالحها في الشرق الأوسط لا سيّما وأنها اعتقدت أنموذجها السياسي حقق المعادلة الصعبة في التوفيق بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد، وأن هذا الأنموذج هو ما يريد الغرب تعميمه في المنطقة.[34]

(31) لمزيد من التفاصيل ينظر: هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الامن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2011، ص ص83ـ84.

(32) لمزيد من التفاصيل ينظر: شوكت سعدون، تركيا ما بعد الحرب الباردة: ملء الفراغ، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد41ـ42، 2014، ص ص163ـ165.

(33) فؤاد نهرا، السياسة الاقليمية لتركيا واستراتيجية بناء العمق الاستراتيجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد447، 2016، ص99.

(34) هدى ميتكيس، مستقبل الدور الاقليمي التركي ودورها في الجوار العربي، مجلة الدبلوماسي، مصر، كانون الثاني- شباط 2018، ص99.

وعملت تركيا على تجسيد نهج الثورة الناعمة أي الدبلوماسية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، للانتقال إلى الطرف البارز لا المنتظر لما يجري، كونها أحد الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية بعد ان كانت استراتيجيتها استجابة ظرفية. وقد أكد ذلك الرئيس التركي السابق عبد الله غول في أحد تصريحاته بأن «تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل بيئتها الداخلية في ظل التحولات البيئة الاستراتيجية الاقليمية والدولية المتحركة كحركة الرمال في الصحراء والخطيرة فمن الخطأ ان تبقى ساكنة التفاعلية على ما يجري حولها»[35]، فكانت ركائز صناعة التغيير وفق القوة الناعمة هي[36]:

1 ـ تجاوز العوائق السيكولوجية التي أثرت سلباً على الانفتاح الدبلوماسي نحو المنطقة.

2 ـ إقامة وتطوير مراكز بحثية ومعاهد أكاديمية ينصب اهتمامها على متابعة وتقييم التطورات الإقليمية وتقديم التصورات والسيناريوهات بصدد التعامل معها.

3 ـ طرح مشروعات شاملة للمنطقة بأسرها.

4 ـ إيجاد نوع من التوازن بين التزامات تركيا وبين المبادرة بتشكيل مجالات المصالح المشتركة التي تعزز السلم بالمنطقة. والفعالية في التعامل مع المشكلات الإقليمية وفي مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط.

5 ـ تكثيف الاتصالات وإقامة شبكة من العلاقات التي تدعم صورة تركيا في المنطقة.

ولقد اتجهت إلى اعتماد استراتيجية صناعة تغييرية خاصة بها منطقة الشرق الأوسط لا تكون فيها بالضرورة ارتباط عضوي وكمي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تكون في الوقت نفسه في مواجه أو عداء للولايات المتحدة الامريكية، فعملت على الربط بين مصالح تركيا الوطنية وتحقيق المصالح الأمريكية في قوس جغرافي كبير، ممتد بين آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط من خلال الآتي[37]:

1 ـ دور الوساطة: من خلال توقيع وثيقة سميت رؤية مشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بتركيا كوسيط رئيس في منطقة الشرق الأوسط، على عد حرية وصول تركيا إلى جميع الأطراف يمكن أن يكون مفيداً في أوقات الأزمات. وهو دور مفضل لدى الإدارة الأمريكية بدل التدخل الروسي أو الصيني أو الأوربي.

(35) محمد نور الدين، تركيا.. إلى اين؟ دور وتحيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد364، 2009، ص44.

(36) احمد محمد وهبان، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط: صراع الهوية والبراجماتية والمبادئ الكمالية: دراسة علمية محكمة، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، كلية الملك سعود، السعودية، العدد11، 2013، ص27.

(37) لقرع بن علي، السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات المخرجات الادوار، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، العدد8، 2018، ص194ـ195.

2 ـ دور الموازن: تقوم تركيا بدور الموازن الإقليمي والدولي بكيفية مركبة سواء أكان ذلك بشكل طبيعي أم بشكل قصدي. وهناك تداخل بين الأبعاد الموضوعية والقصدية لهذه الصناعة، وفي الوقت نفسه تداخل بين ما تريده تركيا لنفسها وما يريده الآخرون منها. واداؤها دور الموازن كجزء من سياسات المكانة، وسياسات الأمن القومي، والتحالف الإقليمي واحتواء مصادر التهديد وتعظيم المكاسب من الأطراف المتصارعة.

وتجسدت سياسة القوة الناعمة عبر الدبلوماسية العامة لها وفقا للركائز السابقة في عدد كبير من القضايا المهمة من اجل صناعة التغيير ذات المقبولية والتعريف عن نفسها بانها راعية السلام في الشرق الأوسط وجعل من استراتيجيتها الناعمة قوة دفع باتجاه تزعم الشرق الأوسط لمواجهة القوى الاقليمية والدولية الآخذة في التمدد الاقليمي وانتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا الانتظار لما يجري في الشرق الأوسط من خلال[38]:

اولاً: الوساطة بين باكستان وإسرائيل والتواصل مع حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات النيابية مطلع عام 2007، ومحاولة إدراج حماس في العملية السياسية بدلاً من حصارها وعزلها ثم مساعيها المتكررة للتوسط بين الرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وحركة حماس بعد نشوب الخلاف بينهما، والتوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل برئاسة شمعون بيريز بدعوة من الرئيس التركي السابق عبدالله غول عام 2007، ما يشبه كامب ديفيد تركي والسماح حتى للرئيس الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية بالتحدث في برلمان دولة مسلمة.

ثانياً: التوسط في الأزمة اللبنانية، والوساطة بين سوريا وإسرائيل عام 2008، إذ انعقدت اربع جولات مفاوضات غير مباشرة في إسطنبول. والسعي لخفض الاحتقانات الداخلية في العراق وإقناع فئات سياسية معارضة للعملية السياسية للمشاركة فيها.

ثالثاً: محاولة رأب الصدع بين الأطراف الباكستانية الداخلية ولاسيما بعد عودة بيناظير بوتو إلى بلادها، ومساعي الوساطة بين باكستان وأفغانستان نهاية عام 2008.

رابعاً: محاولات التوفيق بين العرب المنقسمين تجاه العدوان على غزة نهاية عام2008، وبداية عام 2009، والسعي لوقف فوري للنار عبر تحرك وزير الخارجية السابق احمد داود اوغلو نفسه بين مصر وحركة حماس وسوريا.

(38) لمزيد من التفاصيل ينظر: علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي، في محمد عبدالعاطي واخرون، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص276.

خامساً: الملف النووي الايراني: لاتوافق على النظرة الامريكية تجاه ايران وبرنامجها النووي الايراني على الرغم من انها في حالة امتلكت البرنامج النووي يؤدي إلى اختلال التوازن في الشرق الأوسط. وتعد تركيا انه من حق الدول امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية وانه ليس حكرا على الدول الغربية الكبرى، ومنذ اعلنت الولايات المتحدة الامريكية استعدادها للدخول في حوار مع ايران اعلنت استعدادها للقيام بدور الوسيط، وقامت بدور مميز في ايجاد حلول ازمة تفاوض مع مجموعة 5+1 حول اتفاق فيينا لتبادل اليورانيوم بسبب مخاوف ايران نقله إلى روسيا الاتحادية بنسبة 3،5 باخر مخصب بنسبة 20% لاستخدامه في مفاعل ايران العلمي والاستخدامات الطبية فطرحت نفسها بديلاً لروسيا لتبادل اليورانيوم وقبلت ايران بذلك ضمن وساطة تركية برازيلية، الا ان الدول الغربية لم يعجبها ذلك الامر[39].

(39) حقي اوغـور، تركيـا وايـران.. البعد عن حافة الصـدام، في محمد عبدالعاطي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص233.

سادساً: ساهمت تركيا في تغير النظرة العدائية المتبادلة بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، وادت دوراً مهماً في فك العزلة السورية للحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا عبر القوة الصلبة بعد احتلال العراق عام 2003.

سابعاً: تحركت تركيا بسرعة في أعقاب إعلان الثلاثي الخليجي ومصر قرارات مقاطعة قطر، في حزيران عام 2017 – أي بعد الأزمة بيومين ـ وعد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان أن مقاطعة قطر تعد عمل لا إنساني وحكم بالإعدام مشددًا على أن بلاده سوف تواصل تعزيز وتطوير علاقاتها مع قطر، وقامت جسراً جوياً لنقل المواد الغذائية وغيرها من ضروريات الحياة اليومية إليها. وفي شهر تموز عام 2017، قام الرئيس التركي بزيارة للسعودية والبحرين وقطر بدعوى الوساطة والرغبة في الوصول إلى حلول للخروج من هذه الأزمة، لصياغة وضع متقبل للنفوذ التركي الاستراتيجي القائم على الخيارات الاستراتيجية الممكنة لذلك النفوذ[40].

(40) علي الدين هـلال، سياسات دول الخليج وايران وتركيا تتبني الواقعية في اختيار البدائل والخيارات، مركز اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، تاريـخ الـزيـارة 2018/3/23، شبكة المعلومات الدولية – انترنيت ـ http:/ www.araa.sa

ثامناً: عملت على تحويل العداء المستحكم بينها وبين سوريا إلى علاقات ودية واعتماد اقتصادي متبادل وحدود مفتوحة تعبر عن مستوى الثقة التي اسهمت في بنائها، من خلال اندماج الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي عبرها. فزاد حجم التبادل التجاري بينهما من 824 مليون دولار عام 2003 إلى ملياري دولار عام 2012، قبل ان تتحول العلاقات بينهما إلى مرحلة توتر استراتيجي نتيجة التحول التام في العلاقات.

ان الأنموذج الذي تقدمة تركيا في صناعة التغيير في الشرق الأوسط عبر دبلوماسيتها تفيد كل من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وهو ما جعلهما يعتمدان عليها

كونها طرفاً معتدلاً بعيدة عن التطرف؛ لأنه ليس هناك قوى غربية تملك حرية الحركة والمناورة مثل تركيا[41].

وهو ما أكده وزير الخارجية السابق احمد داؤد اوغلو «سنعمل من أجل إنشاء نظام إقليمي أكثر سلمً وازدهارًا، وسندعم الشعوب التي تطالِب بالديمقراطية وحقوقها الإنسانية الأساسية. وسنقف ضد الأنظمة التي تسعى إلى إنكار هذه المطالب المشروعة وقمعها من خلال الإكراه. وسنستخدم كل الوسائل الدبلوماسية لمعالجة الحالات الطارئة بحيث يمكن حلُّها حلاّ عادلاً من دون تدخل عسكري مدمر»[42].

وادركت تركيا اهمية دور المنظومات الاقليمية والدولية لتعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها فعملت على تعزيز وتفعيل منظمة المؤتمر الاسلامي لأهمية الاوضاع التي تخوض بها المنطقة لا سيّما بعد احتلال افغانستان والعراق، واصحبت عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية، والمشاركة في قوات حفظ السلام مثل قوات اليونفيل في جنوب لبنان عام 2006[43].

ودفعت الثورتان التونسية والمصرية حكومة العدالة والتنمية التركية إلى اتباع عقيدة استراتيجية مثالية مبنية لتغيير الأنظمة بالدعم السياسي؛ ففي تونس فازت حركة النهضة في الانتخابات التأسيسية وتولى حمادي جبالي رئاسة الحكومة، وأعلن عدد من وجهاء الحركة الإسلامية التونسية تأثرهم بالأنموذج التركي، مؤكدين أن ممارسة الحكم ستتم ضمن أطر ديمقراطية وإجماع سياسي وطني. انعكس ذلك على السياسيين الأتراك كالمرآة التي من خلالها ينظرون إلى محورية أنموذجهم[44].

فالتزمت في بداية التغيير في الدول العربية المتابعة الحذرة كما هو الحال مع تونس ولكن مع نجاحها دعمها بالكامل من حيث انها أنموذج يحتذى به للإصلاح وعمدت إلى توطيد العلاقات السياسية والاتصالية مع النظام الجديد ذات الخط الاسلامي بتقديم القروض والغاء التأشيرات وتوقيع مذكرات تفاهم واقامة منطقة للتبادل الحر، وتدخلت في الثورة المصرية مطالبة اياه ادخال اصلاحات والاستجابة لمطالب الشعب وهي في الحقيقة تدعم خط الاخوان المسلمين في مصر الذي وصل للسلطة بقيادة الرئيس المصري السابق محمد مرسي، وكانت علاقتها مع النظام الليبي السابق للثورة جيدة معارضة فرض العقوبات أو التدخل العسكري بقيادة حلف شمال الاطلسي ـ الناتو ـ لوجود استثماراتها بقيمة 30 مليار دولار، ولكن مع تدهور الامور طالبت الرئيس الليبي السابق معمر القذافي التنحي عن الحكم واغلقت سفارتها واعترفت بالمجلس الانتقالي فيها، ولكن المجلس

(41) لمزيد من التفاصيل ينظر: عماد يوسف قدورة، مسالة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، تحليل سياسات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص ص51ـ55؛ وحيد انعام غلام، تركيا وروسيا: التنافس الجيوبولتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد59، 2017، ص ص53ـ54.

(42) احمد داؤد اوغلو، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها الاقليمي، مركز سام للدراسات الاستراتيجية والابحاث، تركيا، العدد4، 2012، ص11.

(43) فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص107، لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد ابو سعدة، ما بعد عفرين: اميركا – تركيا إلى اين، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2018، ص ص6ـ9.

(44) فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص107، لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد ابو سعدة، ما بعد عفرين: اميركا – تركيا إلى اين، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2018، ص ص6ـ9.

الانتقالي الليبي لم يكن راضياً عن تركيا ثم ما لبث ان تدخلت لدفع رواتب الموظفين كون المجلس غير قادر على ذلك؛ ووفرت السيولة المالية[45]. وسعت إلى تكريس تأثيرها في ليبيا عبر وسائل عدة، منها: ترويج أنموذجها من خلال الآتي[46]:

1 ـ سعى المسؤولون الأتراك لتجاوز آثار موقف تركيا الأولي المعارض للثورة، فحيا نائب رئيس الوزراء التركي السابق بشير أتالاي في نيسان عام 2013، نضال الليبيين من أجل الحرية والعدالة والكرامة. وسعى إلى ترويج تجربة حزب العدالة والتنمية في ليبيا.

2 ـ عقدت اتفاقات اقتصادية كبير مع حكومة المؤتمر الوطني العام في النظام الليبي الجديد.

3 ـ سعت لتكريس دورها في ليبيا عبر مجموعة الاتصال الخاصة بليبيا، والتي عقدت أربعة اجتماعات في إسطنبول بعد الثورة، ولكن هذا الدور تعرض للضعف بعد انتخابات مجلس النواب 25 حزيران عام 2013، التي أسفرت عن فوز نواب غير مؤيدين لها في معظمهم. وعندما وقع التنازع على الشرعية بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام، انخرطت تركيا في النزاع الداخلي، وانحازت بصورة كلية إلى المؤتمر، وأصبحت الداعم الدولي الرئيس له.

وكانت حذرة في ثورة البحرين مكتفية بدعوة الاطراف إلى ضبط النفس والاصلاح والتحذير من مخاطر الانقسام الطائفي؛ لأنها كانت تريد من هذا عدم ريبة الدول الاقليمية لتدخلها المباشر واستذكار الامبراطورية العثمانية في اذهان دول الشرق الأوسط، ودعمت المبادرة الخليجية من التحول الديمقراطي في اليمن وهذا متأتي من المصلحة الحيوية في الدول التي وقعت فيها الثورات مثل مصر الغنية بالعمالة التركية والسوق الاستهلاكية والنفوذ الاستراتيجي المحوري، وليبيا التي فيها 120 شركة تركية.

كذلك من ضمن آليات التغيير الناعمة التي اتبعتها الاستراتيجية التركية. هي آلية المساعدات الاغاثية الانسانية والتي تزايدت في السنوات الأخيرة، اذ ان 90% من المساعدات تركز نحو الشرق الأوسط التي تنحصر بين رد الفعل والاستباقية.

لقد افضت آليات التغيير الناعمة التركية إلى تمتين علاقاتها مع النظم العربية الجديدة في دول الربيع العربي والى تطورات اقتصادية ايجابية؛ لأنها راغبة في صناعة التغيير

(45) بتول هليل جبير، العثمانية الجديدة ومواقف تركية من قضايا الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد45، 2014، ص ص80ـ81.

(46) وحدة الدراسات التركية، تحولات السياسة التركية تجاه ليبيا: الدوافع والانعكاسات، مركز الامارات للسياسات، ابوظبي، 2016، ص ص7ـ8.

مسيطر عليه لايؤدي إلى فوضى مضطربة؛ لأنها كانت باحثة عن أمنها ضمن نطاق توازن ثابت والتنمية الاقتصادية والاندماج في المجموعات العربية المرحبة بنفوذها الاستراتيجي الموازن لنفوذ القوى الاقليمية الأخرى، فأسسها الاستراتيجي ثابت لكن ادوات تحقيق التغيير تتأثر حسب المتغيرات الديناميكية في البيئة الاستراتيجية الاقليمية وهل تعمل على عزلتها أو على ظهورها؟[47].

(47) لمزيد من التفاصل ينظر: بتول هليل جبير، العثمانية الجديدة ومواقف تركية من قضايا الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد45، 2014، ص ص78ـ88.

المحور الرابع: آليات التغيير الصلبة التركية

حسب مفهوم التوازن الاستراتيجي تلجأ الدول عندما لا يكون ميزان القوة لمصلحتها إلى تشكيل تحالفات ضد القوى أو الأطراف التي يحتمل أن تصبح مهيمنة، أو اتخاذ تدابير لتعزيز قدراتها، أو تختار أن تقوم بنفسها بإحداث توازن عبر تغيير موضعها من التحالفات القائمة للحفاظ على التوازن، ومعنى ذلك، تقوم الدول، ذات السلوك العقلاني، بمراقبة محيطها الإقليمي الأوسع والتطورات الجارية فيه، من حيث تصاعد أو أفول الأدوار الاقليمية والدولية، ومدى تأثير ذلك في قوتها ودورها ومكانتها المستقبلية، ومن ثّم تقوم بتغيير أو تعديل توجهاتها الاستراتيجية، أو بعض سياساتها القائمة على الأقل، استجابةً للمتغيرات الدافعة لصناعة التغيير بما يقود إلى جعل الدولة الماضية في هذا التغيير تصبح في مصاف الدول المركزية[48].

(48) Martin Griffiths ET al., In_ternational Relations: The Key Concepts London and New York: Routledge, third edition, 2014, p. 12.

فعملية التغّير في الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط كانت تسير تدريجًيا منذ عام 2012 وحتى الآن في ضوء تغيير البيئة الاستراتيجية الاقليمية لتعقّد مشاكلها، وتزايد تحدياتها الداخلية، فعملت مراجعات أكاديمية وسياسية لسياستها الخارجية، ويكمن التغّير الرئيس في سعيها للعمل بفاعلية ضمن التحالفات الغربية وبالتنسيق مع جوارها المباشر والابتعاد عن العمل وحدها في بادئ الامر، بعد ذلك عملت على استقلالية دورها الإقليمي وتحديد أجندة المنطقة. كما يكمن التغّير في سعيها لإحياء الدور الإقليمي باتجاهٍ تّدخلي أمني وعسكري، ومحاولة إظهار القوة وقدرات الردع، بالتنسيق مع الحلفاء[49].

(49) محمد الهامي وأخرون، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، بيروت، 2016، ص71.

في ضوء التحديات التي تهدد أمن تركيا وهي تصاعد حدة المشاعر القومية والانفصالية لدى الكورد؛ والعنف الطائفي في العراق والذي يمكن أن يتفاقم ويستقطب قوى خارجية إلى المنطقة؛ وتحول إيران إلى قوة إقليمية تمتلك سلاحا نوويًا على حدود تركيا؛ وهيمنة الجماعات المسلحة على بعض الاراضي اللبنانية والتي لها علاقات وثيقة مع كل من إيران وسوريا، جعلها تسلك استراتيجية صناعة

التغيير الصلب لمنطقة الشرق الأوسط لكي لاتبقى مقيدة استراتيجياً[50].

فاستراتيجية مختلف القوى الإقليمية والدولية في سوريا والعراق واليمن وليبيا، غيرت مسار الحكم في دول ما بعد الثورات، وعودة قوى الثورة المضادة إلى الحكم مع أواسط عام 2013، غيرت المشهد الاستراتيجي الشرق اوسطي إلى التنازع والحروب الأهلية والتدمير الذاتي، وأثرت بشكل فاعل على السياسة الخارجية التركية وطموحاتها، ما جعلها غير قادرة على صناعة التغيير وفق الأنموذج الناعم لذلك اتجهت نحو تبني الخيار الصلب لصناعة التغيير وتغير موازين القوة أو المحافظة على وضعها الاستراتيجي[51].

ما جعلها تعمل لتعزيز التعاون العسكري بينها وبين الكويت عام 2009 في مجال التدريب العسكري وتبادل الخبرات واجراء المناورات العسكرية المشتركة، ووقعت مع المملكة العربية السعودية عام 2010 اتفاق تعاون عسكري في مجالات التدريب والابحاث العسكرية[52]؛ لكون المحيط الإقليمي ليس في مصلحة خيارات تركيا الاستراتيجية الأصلية، بحيث أصبحت الدول الغربية تتردد في دعم المعارضة المسلحة عسكرياً ولوجستياً المدعومة من قبلها، وبعد انتشار الهاجس من التطرف الإسلامي، والدعم التي تقدم الولايات المتحدة الامريكية للميليشيات الكوردية حسب وجهة النظر التركية، والتدخل الروسي الذي رجح موازين القوى لمصلحة النظام[53]،

وتحول عمقها الاستراتيجي لساحة صراعات دامية، والتطورات المتسارعة التي حولت الإقليم إلى كيان مضطرب، بعد أن أضحت طرفًا في حالة الاستقطاب الاقليمي لموقفها المعلن من الثورات، لا سيّما الثورة السورية، فأخذت تركيا الاتجاه نحو سياسة البحث عن آليات صلبة لمعاقبة النظام السوري، منها الإعلان عن حظر استخدام أجوائها السيادية أمام الطيران الذي ينقل مساعدات عسكرية ولوجستية لصالح نظام الأسد، وإيقاف إحدى الطائرات السورية الميدانية التي كانت في طريقها من موسكو إلى دمشق، في تشرين الأول عام 2012، بذريعة نقلها أسلحة للنظام السوري، واتخذت جملة من العقوبات لا سيّما بعد دعم الولايات المتحدة الامريكية العقوبات العربية ضد سوريا في تشرين الاول عام 2011، وهذه العقوبات هي: إيقاف آلية التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى حتى يتسلم السلطة نظام شرعي محترم لشعبه، وتجميد ممتلكات الأشخاص المقربين من شخص الأسد، والذين يثبت عليهم ضلوعهم في الأعمال الإجرامية ضد الشعب، ومنعهم من الولوج إلى تركيا، وإدراج رجال الأعمال المقربين والداعمين لنظام الأسد في

(50) اف ستيفان لارابي وعاليرظا نادر، العلاقات التركية الايرانية في شرق اوسط بات متغيراً، معهد ابحاث راند للدفاع الوطني، الولايات المتحدة الامريكية، 2013، ص5.

(51) احمد سعيد نوفل واخرون، ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تكريا الاقليمي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن، العدد12، 2016، ص ص6ـ7.

(52) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمود سمير الرنتيسي، تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الابعاد والتداعيات، المهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، 2016، ص ص1ـ3؛ محمد مجاهد الزيات، مصدر سبق ذكره، ص ص21ـ23؛ لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد نوري النعيمي، تركيا والخليج: قطر أنموذجاً، مجموعة باحثين، قطر وازمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، مركز زيلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العراق، 2018، ص ص170ـ174.

(53) فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص107، لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد ابو سعدة، مابعد عفرين: اميركا – تركيا إلى اين، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2018، ص ص6ـ9.

ذات القائمة، إيقاف بيع ونقل جميع أنواع المواد العسكرية لنظام الأسد، منع أي عملية دولية لنقل أسلحة إلى النظام السوري عبر الجو والمياه الإقليمية والأرض التركية، تجميد الممتلكات المالية للحكومة السورية في تركيا.، إيقاف عمليات الاقتراض المتبادل بين تركيا وسوريا، تعليق العمل باتفاقية تمويل بنك إيكسيم بنك التركي الحكومي لمشاريع البنية التحتية في سوريا[54].

وقدمت الدعم العسكري للمعارضة المعتدلة للنظام السوري إلا أنه لم تميز بين المعارضة المعتدلة والمتطرفة، وأظهر ذلك تقرير صادر عن فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات أنها سمحت باستخدام أراضيها كقناة لتوريد الأسلحة إلى داعش الارهابي وجبهة النصرة، مع نكران ذلك رسمياً، إلا أن المؤسسة العسكرية التركية قبلت حقيقة أن منظمة الاستخبارات الوطنية التركية شحنت أسلحة إلى القاعدة، ونشرت صحيفة بير غان من الجناح اليساري وثائق وصفت مداهمات للشرطة العسكرية على شاحنات تابعة لمنظمة الاستخبارات الوطنية التركية تحمل أسلحة متوجهة إلى متشددين إسلاميين في سوريا، أكد ذلك سائق شاحنة الذي ألقي القبض عليه أثناء نقله 9000 قذيفة هاون، وشهد في محكمة أضنة في العام 2013، قائلاً «أنا حملت شحنات مشابهة أكثر من مرة، وتم تفريغ الشحنة في مركز للدرك على الحدود، والشحنة لاتعود إلى القوات المسلحة التركية» وهذا الطريق الذي يسلكه السواق يقود مباشرة إلى معسكر للقاعدة.

وشحنات الأسلحة التركية إلى بعض الجماعات في سوريا عادت إلى الواجهة في آذار عام 2014، حينما كشف تسجيل صوتي بث على مواقع اليوتيوب عن محادثة سرية للغاية بين وزير الخارجية السابق أحمد داوود أوغلو ووكيل وزير الخارجية فريدون سنرلي اوغلو ورئيس منظمة الاستخبارات الوطنية التركية هاكان فيدان ونائب رئيس هيئة الأركان العامة يشار جولر الذين ناقشوا فيما إذا كان يجب أن تقوم تركيا بتوغل عسكري في سوريا. وسمع فيدان هاكان يقول إن تشكيلات الاستخبارات العسكرية ارسلت حوالي 2000 شاحنة مع تجهيزاتها إلى سوريا بعد شكوى من يشار جولر الذي اشتكى أن المنطقة تحتاج أسلحة وذخيرة ليمكن إنقاذها[55]. وهذا راجع إلى حسابات عقلانية عدة من شأنها إسقاط الحليف الاستراتيجي لإيران وهو النظام السوري ما يعيق التحرك الإيراني وارتقائه إقليمياً[56].

وبعد تنامي التنظيمات الارهابية وانعكاسها على الأمن القومي التركي في ظل التفجيرات الارهابية التي شهدتها سمحت للولايات المتحدة والتحالف الدولي باستخدام قاعدة إنجرليك العسكرية بعد شهور طويلة من التعنت بعدم الاستخدام،

(54) جلال سلمي، السياسة التركية تجاه الازمة السورية ـ2011 2017، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، 2017/6/23، شبكة المعلومات الدولية ـ انترنيت ـ http://democraticac.de/?p=47298

(55) نقلا عن امر الله اوزلو، من الطريق الجهادي السريع إلى الملاذ الجهادي الامن: سياسات تركيا الجهادية والامن الرغبي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2016، ص ص12ـ 13.

(56) حسين لعريض، واقع الدور التركي الراهن ضمن ادوار الفواعل الاقليمية والدولية تجاه النزاع السوري، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العدد12، 2016، ص76.

والانخراط الفعلي في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش الارهابي[57].

وتحاول تركيا استغلال قلق بعض دول الشرق الأوسط مثل السعودية وقطر قبل الازمة الخليجية لعام 2017 من تداعيات توقيع الاتفاق النووي بين ايران والقوى الدولية الكبرى على الرغم من مطالبتها بان يكون من حق الدول امتلاك الطاقة النووية السلمية، ولكنها تستغل ذلك الاتفاق وانعكاساته على البيئة الاستراتيجية الاقليمية لبناء تحالفات عسكرية مرنة كشكل من اشكال الردع لإيران التي تتناقض سياستها مع سياسة تركيا في الصراع الدائر في سوريا والعراق[58].

واستغلت الدعم العسكري الذي تحصل عليه من قبل حلف شمال الاطلسي – الناتو ـ كإحدى اليات القوة الصلبة لصناعة التغيير المطلوب في الشرق الأوسط كالتدخل الاطلسي في ليبيا، وليس جديداً الكشف أو إحباط عمليات نقل أسلحة في عرض البحر المتوسط قادمة من تركيا اتجاه ليبيا[59]، لكن الجديد أن السفينة أندروميدا التركية التي أوقفها خفر السواحل اليوناني قرب جزيرة كريت، في طريقها إلى ميناء مصراته الليبي وتحمل على ظهرها 29 حاوية فيها مواد كيمائية منها نترات الأمونيوم وأجهزة تفجير غير كهربائية و11 خزاناً فارغاً لغاز البترول المسال. وحملت شحنة السفينة من مينائي مرسين والإسكندرونة التركيين، هذه الواقعة ليست إلا تفصيلاً صغيراً في الحرب السرية التي يخوضها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ليبيا منذ 2011، على أكثر من جبهة، اقتصادياً وعسكرياً، من خلال جماعات مسلحة محلية ذات الولاء لتركيا، وترى فيها آخر روافدها في الإقليم. وهي جزء من مشروع تركي كبير في المنطقة العربية لاستعادة النفوذ العثماني الاستعماري القديم بعد حوالي مائة عام من أفوله لأسباب ذاتية تخص تحلل الإمبراطورية التركية داخليا وموضوعياً.

على جبهة أخرى تخوض تركية حرب اقتصادية في الساحة الليبية من خلال تركيز نشاط شركاتها في المنطقة الغربية مستغلة تحالفها مع قوى مالية وعسكرية في مصراته وطرابلس عبر نقل استثمارات ليبية متأتية من أموال منهوبة من أصول الدولة الليبية إلى تركيا. كما توثق تقارير عمليات نقل أموال وذهب من ليبيا نحوها. وليس بعيد عن ذلك صلات خالد الشريف ورموز الجماعة الليبية المقاتلة، الذين يقيمون في تركيا منذ أكثر من سنتين، ويستثمرون الأموال التي غنموها بعد سقوط النظام الليبي في تركيا[60].

وضمن امكانات القوة التركية من حيث احتلالها المرتبة العاشرة عالميًا بين جيوش

(57) لمزيد من التفاصيل ينظر: فؤاد كيمن، توجهات تركيا وايران في الشرق الأوسط: سياسات ومصالح، سلسلة محاضرات الامارات، مركز ابو ظبي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد168، 2014، ص6.

(58) محمد مجاهد الزيات، العلاقات العسكرية الخليجية- التركية في ظل علاقات انقرة الدولية، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، العدد105، 2016، ص ص19ـ20.

(59) علي جلال معوض، الارتباك: تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2011

(60) احمد نظيف، حرب اردوغان السيئة في ليبيا، المرصد، صحيفة اسبوعية، العدد14، 2018، ص ص26ـ27.

العالم، وقوتها الاطلسية بعد الجيش الأميركي ما رفع التقييم الجيوسياسي لها فتخلت عن التحفّظ المؤدّي إلى الانكفاء فيما يخص سوريا. وما شاهدناه في عملية غصن الزيتون هو تفعيل للقوة العسكرية، التي أثبت استخدام قوقتها متحفزة لعلاقات الشراكة مع دول الخليج العربي عبر فوهات المدافع، وعملت تركيا وفقاً لاستراتيجية الاحتواء المزدوج للإرهاب وإيران بشراكة تركية خليجية[61]

واستمرت تركيا حالة تعنتها الاستراتيجي مقابل حالة غضب غربي تجاهها، ولم يعد لها أصدقاء كثيرون، فبدأت في التحرك بعيداً عن دوائر اهتماماتها التقليدية، في المنطقة والعالم، وهو ما أكده الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بأنها «أصبحت قوية لدرجة تمكنها من القيام بما تريده، من دون الالتفات لأحد»[62].

وأرسلت تركيا السفينة الحربية الوطنية بويوكادا F-512 إلى ميناء جدة البحري في إطار مناورات عسكرية مع دول البحر الأحمر والبداية في المملكة العربية السعودية، وفي أعقاب العملية العسكرية المسماة بعاصفة الحزم ضد الحوثيين، استجابة لدعوة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بالتدخل عسكرياً بجنبه ضد الحوثيين الذين يسيطرون على العاصمة اليمنية صنعاء منذ ايلول عام 2014، فأعلنت تركيا دعمها للعمليات العسكرية التي بدأها تحالف عدد من دول المنطقة وفي مقدمتهم بعض دول مجلس التعاون الخليجي[63]، واعقبه تشكيل مجاس تعاون استراتيجي نهاية عام 2015 لمعالجة القضايا الامنية الاقليمية مما ادى إلى تعزيز رؤيتها في صناعة التغيير في منطقة الشرق الأوسط من خلال تعزيز حضورها الاقليمي مع اكبر دولة عربية من حيث المساحة والقوة الاقتصادية، ما يجعل منها جبهة مشتركة موحدة تحقيق عامل الردع وتوازن[64].

وعملت تركيا اتفاق تعزيز التعاون الدفاعي مع قطر وتكوين المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي عام 2014، وقامت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي مطلع عام 2015، بالمصادقة على مشروع اتفاق تعاون عسكري مع قطر في مجالات التدريب العسكري والصناعة، وقامت الدولتان عام 2015 بتدريبات عسكرية اطلق عليها نصر 2015، في العاصمة القطرية وانشئت قاعدة عسكرية في كانون الاول عام 2015 التي تضم 3 الاف جندي تركي فيها من اجل مكافحة الارهاب والقرصنة البحرية كما يدّعيان[65].

وقامت بإسقاط الطائرة الروسية تشرين الثاني عام 2015، بعد أن اخترقها المجال الجوي التركي، إذ إن أدوات تعامل الدولتين مع بعضهما اتجهت في حينه نحو

(61) ظافر محمد العجمي، استثمار العلاقات الاقليمية لملء الفراغ الاستراتيجي بالخليج امر محفوف بالمغامرة، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، تاريخ الزيارة 2018/#/23، شبكة المعلومات الدولية- انترنيت- http://araa.sa

(62) محمد عبدالسلام، ذئاب الاقليم: الاشتباك مع محاولات السيطرة على عرب الشرق الأوسط، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الامارات العربية المتحدة، العدد22، 2017، ص7.

(63) سليمة بيبرس، الحوار الاستراتيجي التركي الخليجي ومستقبل امن منطقة الخليج، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد162، 2015، ص ص169ـ170.

(64) خالد كمال هنية، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002ـ2015، رسالة ماجستير غير منشورة، البرنامج المشترك بين اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الاقصى، فلسطين، 2015، ص ص117ـ118.

(65) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمود سمير الرنتيسي، تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الابعاد والتداعيات، المهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، 2016، ص ص1ـ3؛ محمد مجاهد الزيات، مصدر سبق ذكره، ص ص21ـ23؛ لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد نوري النعيمي، تركيا والخليج: قطر أنموذجاً، مجموعة باحثين، قطر وازمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العراق، 2018، ص ص170ـ174.

الخشونة في ظل التهديد الروسي بالعقوبات الاقتصادية لتركيا وبقصف مناطق التركمان، وتفاقم الوضع مع تفعيل روسيا الاتحادية لمنظومة S400 الدفاعية، وتفعيل تركيا بالمقابل لمنظومة كورال. لكن الذي حصل فيما بعد تم الاتفاق بين تركيا وروسيا الاتحادية على تزويدها بمنظومة الصواريخ اس 400 في ظل فتور علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية نتيجة عدم تلبية مطالبها في صناعة التغيير الذي تريده في الشرق الأوسط؛ لتصحيح الخلل في التوازن الاقليمي، وتحقيق المكانة الاقتصادية العاشرة عالميا لعام 2023.[66].

وجاءت العملية العسكرية التركية في اطار عملية درع الفرات في تشرين الاول عام 2017 كجزء من آليات صناعة التغيير في الشرق الأوسط الراغبة له وفقاً لمصالحها القومية العليا لاحتواء الكنتون الكوردي القائم في منطقة عفرين المدعوم من قبل الولايات المتحدة الامريكية على الحدود التركية، وقطع الطريق أمام توسع الكنتون الكوردي جنوباً باتجاه محافظة إدلب ومنها البحر المتوسط، ومنع سيطرة القوات النظامية السورية على إدلب، والتدخل العسكري التركي فيها يلغي احتمال قيام الحكومة السورية المدعومة عسكرياً من روسيا وإيران بالهجوم على إدلب، والحفاظ بذلك على آخر محافظة تسيطر عليها قوات المعارضة السورية وفقاً لمصالحها الامر الذي يجعل منها قوة مركزية في الشرق الأوسط لايمكن تغافلها أو التغاضي عنها؛ لأنها قوة اقليمية راسمة لملامح استراتيجيتها في الشرق الأوسط[67].

وبعدنجاح تركيا بالتعاون مع الجيش السوري الحر في بسط نفوذها على منطقة درع الفرات وجعلها منطقة آمنة، عملت عبر بوابة تذليل المهددات الأمنية المشتركة وبالتوافق والترتيب القلق مع روسيا الاتحادية على توسيع المساحات الآمنة عبر الانخراط الصلب في منطقة عفرين أو عبر البدء بترتيب أمني ومشهد عسكري في إدلب[68]

وبدأت بالتدخل العسكري في عفرين كانون الثاني عام 2018، أو الذي أطلق عليه تسمية عملية غصن الزيتون على المواقع التابعة لقوات سوريا الديمقراطية المحيطة بمدينة عفرين السورية في ريف حلب الشمالي. وشددت رئاسة الأركان التركية على أن العملية تجري في إطار حقوق تركيا النابعة من القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، وحق الدفاع عن النفس وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. فعمليتي درع الفرات وغصن الزيتون، كانتا بسبب دفاع تركيا عن نفسها ومحاربة الإرهاب الدولي؛ لأنها تعد نفسها جزء من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في العراق وسوريا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[69].

(66) لمزيد من التفاصيل ينظر، عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، تحليل سياسيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص ص9ـ12.

(67) لمزيد من التفاصيل ينظر: ساشا العلو، عملية سيف الفرات: الافق والسيناريوهات المحتملة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، سوريا، 2017، ص ص3ـ5؛ فريد حموم، التدخل العسكري التركي في سوريا: اللجوء إلى القوة العسكرية في العلاقات الدولية، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، العدد3، 2018، ص ص4ـ5.

(68) معن طلاع ونوار اوليفر، المشهد العسكري في سورية وتحولاته المتوقعة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، سوريا، 2018، ص4.

(69) فريد حموم، مصدر سبق ذكره، ص3.

وما زالت تركيا مصرة على مواصلة عملياتها العسكرية داخل سوريا، على الرغم من الانتقادات القوية التي تتعرض لها من جانب بعض القوى الإقليمية والدولية، ويبدو أن استمرار العمليات العسكرية التركية داخل سوريا وربما انتقالها إلى دول أخرى، مثل العراق، سوف يفرض تداعيات عدة يتمثل أبرزها بالآتي[70]:

1 ـ تصاعد نمط الحرب غير المتماثلة: خاصة بعد أن وجهت القوات الكوردية – قسد ـ رسائل عدة بأن سيطرت القوات التركية والمعارضة السورية المسلحة الموالية لها على عفرين ما أدخل الصراع بين الطرفين مرحلة جديدة تدفعها إلى تبني استراتيجية جديدة للتعامل مع الترتيبات الأمنية والإدارية التي يتم صياغتها خلال المدة القادمة، وتعتمد في الأساس على أسلوب الكر والفر لتكبيد القوات التركية أكبر قدر من الخسائر ورفع تكلفة إصرارها على التمدد داخل الأراضي السورية والانتقال من عفرين إلى مناطق أخرى.

2 ـ تعزيز فرص الوصول إلى تفاهمات بين الأكراد والنظام: بدت مؤشراته جلية في التوافق الذي توصل إليه الطرفان، في شباط عام 2018، وقضى بدخول المقاتلين المسلحين الموالين للنظام إلى عفرين لمساعدة الكورد في المواجهات المسلحة مع القوات التركية والمعارضة المسلحة الموالية لها. وقد دفع ذلك تركيا إلى توجيه تحذير للنظام بأن أية محاولة لدعم الكورد لن تدفعها سوى إلى مواصلة عملياتها وتوسيع نطاقها لمناطق أخرى على غرار منبج وشرق نهر الفرات.

فالفوضى الإقليمية أثرت سلباً في تركيا، لا سيّما بعد تغيير الولايات المتحدة الامريكية دعم مشروع تغيير النظام في سوريا، وعدم حمايتها للمصالح الأمنية لتركيا ما جعلها غير فاعلة؛ وفسح المجال أمام الروس والإيرانيين لفرض الأجندة الإقليمية، وفرض مزيد من العزلة الإقليمية لتركيا، مع خذلان الاتحاد الأوروبي لها لسحبه للأنظمة الدفاعية، ما فرض عليها حالة مشابهة لأزمة الصواريخ الكوبية خلال الحرب الباردة.

وتركيا مستمرة لتكون قوة إقليمية تعتمد على سياسات المرحلة حسب التطورات الأمنية، وستستمر في نهج البراغماتية لحماية مصالحها في بيئة غير مستقرة؛ فالفوضى الإقليمية كفيلة بتغيير الخريطة الأمنية، فالهيكلية الأمنية قبل الربيع العربي قد استندت على مبدأ التوازن الإقليمي بين عدة دول دون أن تكون هناك هيمنة إقليمية لأي طرف على الآخر، لكن التجلّيات الأمنية في المنطقة، دفعها باتجاه تبنّي نهج جديد قائم على النهج الأمني؛ من خلال تحالفات مرحلية مع قوى جديدة،

(70) مركز المستقبل للابحاث والدراسات المستقبلية، حسابات متداخل: مسار الوجود العسكري التركي في سوريا بعد عفرين، الامارات العربية المتحدة، 2018/3/22، شبكة المعلومات الدولية – انترنيت ـ https:// futureuae.com

ومحاولة فتح مجالات جديدة للسياسة الخارجية في آسيا مثل الهند والصين، إلا أن الخيارات تظل صعبة في ظل التحديات، لا سيّما بعد تعاظم الاعتماد على اللاعبين غير الدوليين في المنطقة[71].

(71) زيرفان بـــرواري، السياسة التركية والفوضى الاقليمية، موقع الخليج اون لاين، 2017/5/27، شبكة المعلومات الدولية – انترنيت ـ http:// alkhaleejonline.net/articles

لعل أهم دلالات تفعيل تركيا لأدوات القوة الصلبة هو استمرارها تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط، ووصول القيادة السياسية فيها لقناعة أن الاعتماد على القوة الناعمة ليس كافياً لتحقيق اهدافها القومية العليا، لا سيّما مع اعتماد لاعبين منافسين مثل روسيا الاتحادية وإيران على القوة الصلبة لتحقيق مصالحهم في المنطقة.

الخاتمـــة

شكلت البيئة الاستراتيجية الاقليمية الشرق اوسطية بعد الحرب الباردة اهم المحاور الاستراتيجية لقوى دولية واقليمية ومن ضمنها تركيا، من اجل ضبطها والتحكم في ايقاع تفاعلاتها والحد من عناصر تأزماتها استناداً إلى اهميتها الجيوستراتيجية والجيوسياسية في بنية النظام الدولي غير مكتمل الملامح وهو في صيرورة التشكيل لحد الآن في ظل وصف هذه البيئة الاستراتيجية وفق بعض الباحثين بالبجعة السوداء بمعنى صعوبة التنبؤ بمستقبل تفاعلاتها وسط تحولات جذرية دولية واقليمية والتقلب في الاستراتيجيات، وتركيا من القوى الاقليمية التي استجابت لهذه التحولات وحددت طموحاتها لتسويق ذاتها لا سيّما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002؛ لأنها كانت قبل ذلك تسير في ظل الاستراتيجية الامريكية، وبعد انتهاء الحرب الباردة أرادت تركيا استعادة نفوذها التاريخي مستدينة الرمزية العثمانية كمنطلق لتغيير الشرق الأوسط الفوضوي، فاعتمدت الدبلوماسية الناعمة كآلية من آليات التغيير لتسويق أنموذجها والعمل على تغيير الشرق الأوسط بما يقابلها من قوى اقليمية مثل ايران، وتمكنها من تحقيق انجازات على الصعيد السياسي والاقتصادي. اسهمت كل هذه الامور في تعميق وتصفير المشكلات واستعملت دفة لتوجيه التغيير في الشرق الأوسط لقبولها كقوة التكامل الاقليمي لملء الفراغ الاستراتيجي الذي كان سببه احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق. اذ تشديد تركيا على المشاركة في ترتيب وضع المنطقة ورسم تصورها المستقبلي ليس بالجديد ولكن بالآليات المستحدثة التي لاتعتمد على الآليات الاقتصادية والسياسية فقط بل التأكيد على الجوانب الامنية لتحقيق المصالح القومية العليا كما اظهرت على سبيل المثال ازمة اوكرانيا سلوك روسيا الاتحادية في الاعتماد على استراتيجية القوة، ما جعلها تخطو خطو روسيا الاتحادية لتعزيز أمنها

القومي قائمة على الواقعية السياسية التي ترى في سياسة القوة الوسيلة الحاسمة للقوة والنفوذ والهيمنة على دول منطقة الشرق الأوسط، ولهذا تركيا عندما تفكر في استراتيجية تغيير الشرق الأوسط تحسب حسابات القوى الاخرى وهو ما لاحظناه في تبدل تحالفاتها السياسية والعسكرية والتماثل الغرضي في بعض القضايا، وتقوم بفرض نفسها بقوة وهو ما لاحظناه في الازمة الخليجية على الرغم من كونها حليفة لقطر والسعودية لمحاولة ردع اطراف الازمة، والتدخل العسكري في سوريا والعراق سواء أكان مباشر أم غير المباشر عبر دعم التنظيمات المسلحة بل وحتى المتطرفة لفرض امر واقع على القوى الدولية والاقليمية كونها قوى لا يمكن استبعادها والاستغناء عنها من هذه المنطقة الحيوية، فهي تشكل اعماق استراتيجية متعددة ولايمكن لدولة واحدة السيطرة عليها من خلال منظور عمق استراتيجي احداي المصالح. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات هي:

- انموقعهاالجيوستراتيجي المترامي الاطراف والمطل على المحاور الاستراتيجية المهمة ادى بها إلى اداء دور فاعل استراتيجي مهم في منطقة الشرق الأوسط.

- ادراكها للبيئة الاستراتيجية الاقليمية المهددة لأمنها القومي جعل منها دافعة للتحرك بكل الاتجاهات والآليات المتوفرة لديها لأداء صانعة التغيير الملائم لها وفق رؤيتها الاستراتيجية سواء أكان ذلك الاداء الاستراتيجي بالحفاظ على الوضع القائم أم تغييره وفقاً لمتطلبات وضعها كقوى موازية اقليمية.

- لايمكن اغفال تركيا في أية عملية تغيير في الشرق الأوسط نظراً لمصالحها الاستراتيجية القومية بل هي فارضة امر واقع على القوى الاقليمية والدولية في منطق الشرق الأوسط. وان الحرية التي تملكها في الانتقال في سياسة المحاور المقامة في الشرق الأوسط وفقا للتماثل الغرضي المقصود به صناعة التغيير.

- المراجعة المستمرة لتوجهاتها الاستراتيجية لخدمة تطلعاتها في جعل القرن الحادي والعشرين قرناً تركياً.

- الاداء الاستراتيجي التركي في بعض مراحله يكون غير منضبط، ومثير للمشاكل الاقليمية وردود الافعال تجاهه يكون قاسياً عليها ما يجعلها تفكر في كيفية كسب البيئة الاستراتيجية الاقليمية بشتى الوسائل استناداً إلى البرغماتية الواقعية.